قمة الدول المصدرة للنفط

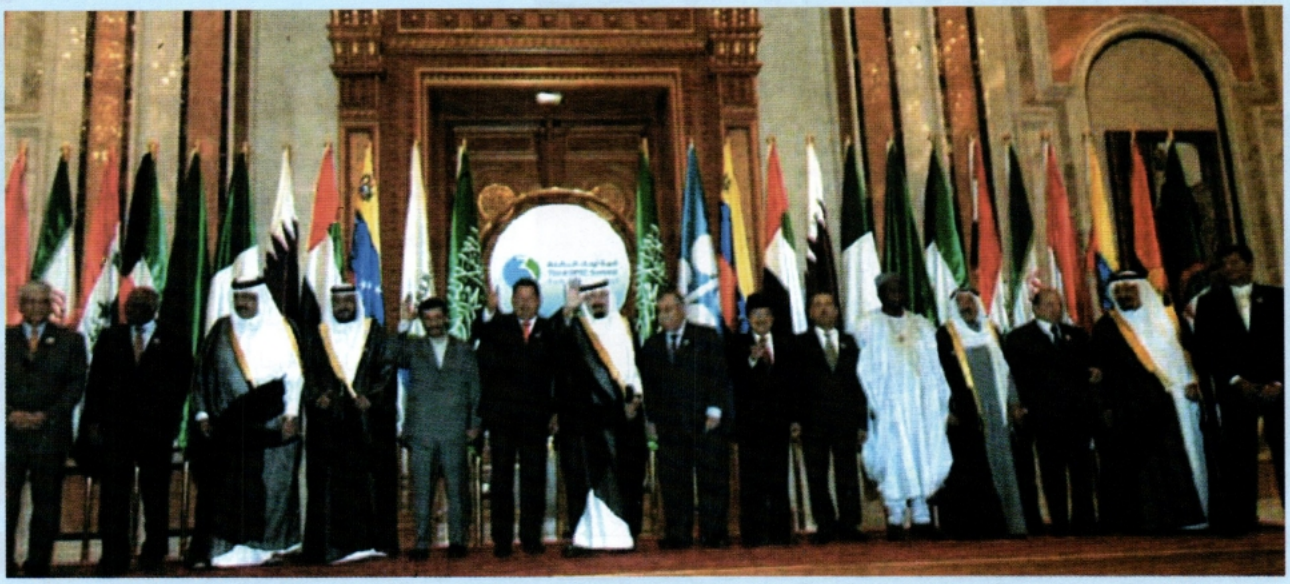

برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، بدأ قادة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أعمال مؤتمر القمة الثالثة في مركز الملك عبدالعزيز الدولي للمؤتمرات بالرياض في ٢٠٠٧/١١/١٧م.

ورأس وفد المملكة للقمة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام.

وألقى خادم الحرمين الشريفين ـ رئيس القمة الثالثة لـ (أوبك) ـ كلمة رحّب فيها بمشاركة القادة في هذا اللقاء التاريخي، وقال: «منذ أن قامت منظمتنا قبل قرابة خمسين عاماً وهي تضع نصب عينيها هدفين أساسيين، الأول: حماية مصالح الدول الأعضاء، والثاني: حماية الاقتصاد العالمي من الهزات المفاجئة في سعر البترول وتوفيره، وقد أثبتت التجارب أن المنظمة ظلت متمسكة بذلك، وقدمت الكثير على حساب مصالحها العاجلة إدراكاً منها أن رخاء العالم وحدة واحدة.

إن البترول طاقة للبناء والعمران، ولا يجب أن يتحوّل إلى وسيلة للنزاع والأهواء. إن الذين يرددون أن (أوبك) منظمة احتكارية استغلالية يتجاهلون الحقيقة التي تثبت أن (أوبك) كانت تتصرف دوماً من منطلق الاعتدال والحكمة، ولعل خير دليل على ذلك أن السعر الحقيقي الحالي للبترول ـ إذا أخذنا بعين الاعتبار مستوى التضخم ـ لم يصل إلى سعره في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي.

لقد مدّت المنظمة جسور الحوار مع الدول المستهلكة، وفي هذا السبيل تم إنشاء الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي الذي نعلّق على جهوده الكثير من الآمال، كما أن المنظمة لم تغفل مسؤولياتها تجاه الدول النامية، ومكافحة الفقر، فأنشأت صندوق (أوبك) للتنمية الدولية الذي تغطي مساهماته أكثر من مئة وعشرين دولة، فضلاً عن المساعدات التنموية التي قدمتها الدول الأعضاء في المنظمة، ولعلها الأعلى في العالم إذا أخذنا نسبتها من الدخل القومي بعين الاعتبار».

وقال خادم الحرمين الشريفين: «إن ما يتردد من أثر البترول على البيئة والمناخ، حديث يختلط فيه الحق بالباطل، كما أن المحاولات التي تبذل لاستهداف البترول بضرائب باهظة هو مجهود يضر المستهلكين قبل المنتجين، وإنني أدعو إلى بحث موضوع البترول، والبيئة، والمناخ بشكل علمي موضوعي بعيداً عن الضغوط والمؤثرات السياسية. ومن هذا المنطلق يسرني أن أعلن عن تخصيص حكومة المملكة العربية السعودية مبلغ ثلاثمئة مليون دولار تكون نواة لبرنامج يموّل البحوث العلمية المتصلة بالطاقة والبيئة والتغير المناخي، وإنني آمل أن تساهم الدول المنتجة والمستهلكة في برامج مماثلة، للتوصُّل إلى نتائج دقيقة تضمن سلامة البيئة، كما تضمن إشباع الحاجات المتزايدة للبترول»■